اعم من الجميع لان الممكن اما ثابت بالفعل او بالقوة وقضايا الضرورية
سبع الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها بضرورة نسبة الموضوع
للمحمول ايجابا نحو بالضرورة كل انسان او سلبا نحو لا شيء من الانسا
بحجر مادامت ذات الموضوع والمشروطة العامة وهي ما حكم فيها بضرورة
نسبة المحمول للموضوع مادام ومن الموضوع كذلك نحو بالضرورة كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا او لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا او الوقتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة
النسبة في وقت معين نحو بالضرورة الشمس في وقت معين نحو بالضرورة
كل قمر منخسف وقت الحيلولة او لا شيء من القمر بمنخسف وقت
التربيع والمنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة
في وقت ما نحو بالضرورة كل حيوان متنفس وقتا ما او لا شيء من
الحيوان بمتنفس وقتا ما فان زدت على المشروطة العامة وما بعدها
لاداما كانت الثلاثة مركبات وتسمى الاولى خاصة والثانية ووقتية
والثالثة منتشرة والدوام ثلاث الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها
بدوام نسبة المحمول للموضوع نحو دائما كل نسمة انسان حيوان
او لا شيء من الانسان بحجر والعرفية العامة وهي التي حكم فيها
بدوام النسبة مادام وصفا الموضوع نحو دائما كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا فان زدت لاداما كانت عرفية خاصة وهي المركبة من
الدوام والمطلقات ثلاث ايضا فاهذه المقام وهي المطلقة العامة
وهي ما حكم فيها بفعلية النسبة نحو كل انسان حيوان بالفعل او لا
بالاطلاق العام او لا شيء من الانسان بفرس بالفعل فان زدت
لاداما كانت الوجودية الدائمة وهي مركبة من مطلقتين عامتين
لان مفهوم لاداما مطلقة كما هو مضطلحهم او زدت لا بالضرورة
كانت الوجودية اللاضرورية وهي مركبة من مطلقة عامة هي المصرة
وممكنة عامة وهي المعبر عنها بان لا ضرورة وقضايا الممكنة
هنا اثنان الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة
عن الطرف المخالف نحو الله موجود بالامكان العام ومعناها ان

سلب

ان سلب الوجود عن الله ليس بضروري اعم من ان يكون واجبا او جايزا
والواقع انه واجب والممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة
عن الطرفين نحو كل نار حارة بالامكان الخاص فيها بسلب الضرورة
سلب الحرارة عن النار وبثوتها لها ليس بضروري ومعناها ان
وليها يمتنع ان يقال انه موجود بالامكان الخاص
لاقتضايه ان ثبوت الوجود له جايز وان السلب جايز وهذا
لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل اعتقاد كفر وضابط المركب
والبسيط نظمه بعضهم فقال

وما حوى من القضايا الاكذا ... او خاص امكان عم تركبا خذا
وما خلا عن ذين فالبسيط ... فاد عملن قر يا ننشيط

وزد اذى التناقض والعكوس المطلقة العينية والممكنة العينية
والممكنة الوقتية والممكنة الدايمة اذا المت علمت هذا فنقول قضية البسملة
اذا اعتبرت جهتها كانت ممكنة عامة والتقدير كل اسم سم ابتدا به
بالامكان العام بمعنى ان سلب الابتدا عن الموضوع ليس بضروري
اعم من ان يكون مستحيلا او جايزا والواقع انه جايز وان ثبوت
الابتدا اعم من ان يكون واجبا او جايزا والواقع انه جايز وحينيذ صح ان
تكون ممكنة خاصة ايضا ولا يظهر كونها من الضروريات لان الثبوت
ليس ضروريا كما علمت وليست من الدوايم ايضا لان ثبوت الابتدا الا
لاسم الله ليس دايما وبهم ان تكون مطلقة عامة اذ اعتبرت فعلية
النسبة في المستقبل فان قلت ما تقدم من جعل الممكنة اعم
القضايا مشكل لان الضرورة الوجوب والامكان الجواز وهما متضادان
فالجواب ان صدق الممكنة على الضرورة باعتبار طرفيها الموافق
والمخالف فان سلب الضرورة عن الطرف المخالف يصدق بان يكون الطرف الموافق
واجبا او جايزا والواقع انه واجب مثلا كل انسان حيوان بالامكان
العام معناه ان سلب الحيوانية عن الانسان ليس بضروري اي واجب
وان ثبوت الحيوانية للانسان اعم من ان يكون ضروريا اي واجبا او جايزا
والواقع انه واجب انتهى والبادي بها في وضع الالفاظ
الباحث عن كيفية الوضع يتكلم عليها من تلك الجهة فيقول الباء لغة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)